

Certificate

Standard **ISO 9001:2015**

Certificate Registr. No. **01 100 1915616**

Certificate Holder:



Groupement Interprofessionnel des Produits de la Pêche -
37 Rue du Niger
1002 Tunis
Tunisia

Scope:

Support to professionals in the fisheries and aquaculture sector through targeted assistance, information and encouragement actions

Proof has been furnished by means of an audit that the requirements of ISO 9001:2015 are met.

Validity:

The certificate is valid from 2019-08-05 -
First certification 2019

2019-09-05



منارات

فيفري 2021

العدد الثامن

على الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

2 التوقعات العالمية المنتظرة في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

4 تركيز نظام معلوماتي وموقع واب جديد للمجمع

5 تدابير وقائية لحماية العاملين في قطاع الصيد البحري من فيروس كوفيد- 19

7 تصدير وتوريد منتوجات الصيد البحري إلى حدود شهر نوفمبر 2020 - تحسّن الميزان التجاري رغم الصّعوبات

10 مشاركة تونسيّة متميّزة في الصّالون الدولي للصّناعات الغذائية GULFOOD بدبي

1 Une ligne de crédit espagnole de 25 millions d'euros au profit des PME tunisiennes

2 IRADA : une initiative régionale d'appui au développement durable

4 Le GIPP lance une série d'études pour analyser les chaînes de valeur dans le secteur de la pêche

6 Engagement de l'organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture en faveur des secteurs de la pêche et de l'aquaculture en Afrique du Nord

8 Le crabe bleu Tunisien et le Marché américain : positionnement, chiffres, normes et opportunités

مجلة منارات على الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
تصدر عن المجمع المهني المشترك كل 3 أشهر



المجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري
Tél : 71 905 876 - Fax : 71 905 982
www.gipp.tn

لجنة الإعداد

المدير المسؤول : الحبيب المثلوثي

إعداد و تنسيق : إيمان نجاح

لجنة التحرير :

1. الحبيب المثلوثي

2. انتصار شرقي

3. إيمان نجاح

4. فتحي النالوفي

5. محمد بالشيخ

سحب من هذا العدد : 500 نسخة

الطبع و التصميم :

SIMPACT

الإفتاحية

سنة مرّت بتحدّيات وآفاق جديدة

تمر تونس كسائر بلدان العالم بظروف صعبة في مواجهة فيروس كورونا المستجدّ لما لهذا الوباء من تداعيات صحية واقتصادية واجتماعية. ولئن نجحت بلادنا في مواجهة الموجة الأولى من حيث حصر انتشار الفيروس، فإن الموجة الثانية كانت مبكرة ولم يتم السيطرة عليها وتم تسجيل العديد من حالات الإصابة والوفيات.

تمثلت أهمّ الإجراءات الوقائية والاستباقية في إغلاق الحدود وتطبيق الحجر الشامل ثم الحجر الموجّه وإقرار جملة من التدابير والقرارات. ونظرا للانعكاسات السلبية الاقتصادية والاجتماعية التي تمثلت في تراجع نسق النمو وفقدان العديد من مواطن الشغل بات من الصعب تطبيق الحجر الشامل. واختارت البلاد التعايش مع هذا الوباء مع اتّخاذ العديد من الإجراءات الوقائية والصحية والاجتماعية والاقتصادية ترجمتها عديد البروتوكولات. ويبقى للمواطن دور أساسي وحساس في الانتصار على هذا الوباء.

قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك ولئن تأثر بهذه الجائحة كان من بين القطاعات التي ساهمت في توفير الإنتاج بكميات معقولة حيث تواصل العمل بعديد الجهات. تأثرت الصادرات خاصّة خلال الفترة الفاصلة من مارس إلى ماي 2020 جرّاء إغلاق الحدود وتراجع الأسعار نتيجة نقص الطلب ثم استعادت الصادرات نسقها بداية من شهر جوان.

تأثر المجمع المهنيّ المشترك لمنتجات الصيد البحري، كباقي المؤسّسات بهذا الظرف العام، وحاول من خلال العمل عن بعد ومن خلال فروعه الجهوية أن يكون قريبا من مشاغل المهنة. وقام المجمع بإعداد التقارير الإحصائية والتقييمية لانعكاسات الجائحة على القطاع. ومع إلغاء أغلب المعارض الوطنية والدولية وتأجيل عديد الأنشطة خاصة منها تلك التي تتطلب حضورا مكثفا للأشخاص مثل الندوات وورشات العمل، تمّ اللجوء إلى عديد التقنيات الجديدة للعمل والتواصل عن بعد. كما وقع تغيير في شكل الأنشطة المتعلقة بالورشات التكوينية أو عرض نتائج الدراسات ومناقشتها باعتماد التكنولوجيات الحديثة.

وتتوجه الإدارة العامة للمجمع بجزيل الشكر لكافة الإطارات لما بذلوه من جهود لمواصلة العمل والتخفيف من وطأة هذه الجائحة سواء كان بالحضور الفعلي أو عن بعد أو باستنباط الطرق التي من شأنها المحافظة على تواصل العمل وتطويره. ونسأل الله أن يرفع عنّا هذا الوباء وأن يحفظ بلادنا وسائر بلدان العالم من كافة الأخطار.

التوقعات العالمية المنتظرة في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

حسب منظمة الأغذية والزراعة :

ارتفاع هام في الإنتاج والأسعار والتجارة العالمية خلال العشريّة القادمة

تباطؤ في النمو وتحديات عديدة حسب المناطق

منها :

- تطبيق قواعد الحفاظ على البيئة عالمياً وتنفيذها على نطاق أوسع.
- شح المياه وتقلص مواقع الإنتاج الملائمة.
- زيادة تفشي أمراض الحيوانات المائية المرتبطة بممارسات الإنتاج المكثف.
- تراجع المرباح الصافية للمنتجين في هذا المجال.

القارة الآسيوية : أبرز المنتجين في العالم

من المتوقع أن تستمر آسيا في السيطرة على قطاع تربية الأحياء المائية عالمياً مما سيجعل حصتها من الإنتاج العالمي تتطور إلى حدود **89 %** سنة **2030**. ورغم أن الصين ستبقى المنتج الرئيسي في العالم غير أن حصتها من الإنتاج الإجمالي ستخضع من **58 %** سنة **2018** إلى **56 %** سنة **2030**.

افريقيا : نمو بـ 48 % في إنتاج الأحياء المائية

يواصل إنتاج تربية الأحياء المائية نموه في جميع القارات باختلاف الأنواع والمنتجات بين البلدان والمناطق حيث من المرجح أن يسجل أعلى نمو له في أفريقيا بنسبة تصل إلى **48 %** وفي أمريكا اللاتينية بنسبة تصل إلى **33 %**. وسيكون النمو في إنتاج تربية الأحياء المائية في أفريقيا مدعماً بالتدابير المتخذة خلال السنوات الأخيرة والرامية إلى تطوير إنتاج نشاط تربية الأسماك والتشجيع عليه خاصة مع تزايد الطلب المحلي. رغم هذا النمو المتوقع، سيبقى الإنتاج الإجمالي من تربية الأحياء المائية في أفريقيا محدوداً (نحو **3.2 مليون طن** سنة **2030**) وستتصدر مصر قائمة المنتجين الأفارقة بنحو **2.2 مليون طن**.

سيتأثر إنتاج الأسماك وتربية الأحياء المائية مستقبلاً بعوامل عديدة وتحديات مختلفة ذات أهمية عالمية وإقليمية ومحلية. ومن المتوقع أن يؤدي النمو السكاني والتطور التكنولوجي والتنوع الغذائي إلى زيادة الطلب على الأغذية ولا سيما المنتجات الحيوانية بما فيها الأسماك.

ويهدف هذا الملف إلى رصد التوقعات العالمية التي نشرتها منظمة الأغذية والزراعة سنة **2020** وتحديد آفاق قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية على مستوى الإنتاج العالمي والأسعار والتجارة.

انتشر فيروس كورونا (**كوفيد-19**) في معظم بلدان العالم مخلفاً آثاراً وخيمة على الاقتصاد العالمي. وتستند توقعات منظمة الأغذية والزراعة إلى فرضية حدوث اختلال مهم في الإنتاج والاستهلاك والتجارة على المدى القصير يليه تحسن في الأوضاع مع مطلع سنة **2021**.

الإنتاج العالمي في تطور متواصل

من المتوقع أن يزيد الإنتاج الإجمالي للأسماك (باستثناء الأحياء المائية) من **179 مليون طن** سنة **2018** إلى **204 مليون طن** سنة **2030**، أي بنسبة تطور في حدود **15 %** متراجعة بذلك مقارنة بالفترة **2007-2018** حيث سجلت نسبة نمو قدرت بـ **27 %**.

أما بالنسبة لتربية الأحياء المائية، التي تبقى القوة الدافعة وراء نمو الإنتاج العالمي للأسماك على مر عقود من الزمن، فإنه من المتوقع أن يزيد إنتاجها بنسبة **32 %**، أي من **26 مليون طن** سنة **2018** إلى قرابة **109 مليون طن** سنة **2030**. ومع ذلك، سيتراجع معدل النمو السنوي لتربية الأحياء المائية من **4.6 %** في المائة في فترة **2007-2018** إلى **2.3 %** في فترة **2018-2030**. ويفسر هذا التراجع في معدل النمو بعدة عوامل

سيتم استهلاك الكميات الأقل في أوسيانيا وأمريكا اللاتينية. أمّا من حيث نصيب الفرد الواحد فمن المتوقع أن يرتفع الاستهلاك العالمي للأسماك من 20.5 كيلوغرامات في عام 2030. ومع ذلك فإنّ معدّل النمو السنوي لنصيب الفرد من استهلاك الأسماك المخصصة للأغذية سيمرّ من 1.3 % في فترة 2007-2018 إلى 0.4 % في فترة 2019-2030. وسيزداد نصيب الفرد من استهلاك الأسماك في جميع الأقاليم باستثناء أفريقيا حيث من المتوقع أن يتراجع نصيب الفرد من استهلاك الأسماك تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.2 % سنوياً حتى عام 2030 فينخفض من 10 كيلوغرامات سنة 2018 إلى 9.8 كيلوغرامات سنة 2030. أمّا معدّلات النمو الأكثر ارتفاعاً فمن المتوقع أن تكون في آسيا (9%) وأوروبا (7%) وأوسيانيا وأمريكا اللاتينية (6 % لكل منهما).

التجارة : الصين والفيتنام والنرويج أبرز المصدّرين

سيستمر تبادل منتوجات الصيد البحري بدرجة عالية ومن المتوقع أن يتمّ تصدير حوالي 36 % من إجمالي الإنتاج سنة 2030 على شكل منتوجات مختلفة للاستهلاك وغير الاستهلاك. أما فيما يتعلق بالكميات، فمن المتوقع أن تنمو التجارة العالمية للأسماك المخصصة للاستهلاك بنسبة 9 % في الفترة المشمولة بالتوقعات وأن تصل إلى أكثر من 54 مليون طن سنة 2030 و47 مليون طن إذا استثيت التجارة داخل الاتحاد الأوروبي. وبصفة عامة فإنه من المتوقع أن ينخفض متوسط معدّل النمو السنوي للصادرات من 2 % في الفترة 2007-2018 إلى 1 % في الفترة 2019-2030. ويعود ذلك جزئياً إلى تراجع نمو الإنتاج وارتفاع أسعار الأسماك وزيادة الطلب المحلي في بعض البلدان المنتجة والمصدرة الرئيسية مثل الصين التي ستبقى الدولة الرئيسية في قائمة الدول المصدّرة للأسماك المخصصة للاستهلاك، تليها الفيتنام والنرويج. أما على مستوى التوريد فإن الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ستمثل 38 % من إجمالي واردات الأسماك للاستهلاك سنة 2030 ما يمثل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالنسبة المسجلة سنة 2018 (40 %).

وفيما يتعلق بالأصناف، فإن معظم الإنتاج العالمي من تربية الأحياء المائية، 62 % سنة 2030 سيتكوّن من أصناف المياه العذبة، مثل الكارب وسمك السلور (60% سنة 2018). ومن المتوقع أيضاً أن يستمر إنتاج الأصناف ذات القيمة العالية مثل الأربيان والسلمون والتروت في النمو. وبصفة عامة، فإنه من المنتظر أن يتباطأ نمو إنتاج الأصناف التي تحتاج في نمطها الغذائي إلى كميات كبيرة من الاعلاف والزيوت السمكية التي ستشهد أسعارها ارتفاعاً ملحوظاً.

ارتفاع هامّ في الأسعار

من المتوقع أن ترتفع أسعار منتوجات الصيد البحري من الأسماك وتربية الأحياء المائية في غضون سنة 2030. ويرجع هذا الارتفاع إلى عوامل عدة منها : **على مستوى الطلب :** تحسن الدخل الفردي وتطور النمو السكاني حول العالم وارتفاع أسعار اللحوم.

على مستوى العرض : استقرار الإنتاج وتباطؤ نموّ إنتاج تربية الأحياء المائية وارتفاع تكاليف التربية.

وستكون الزيادة في معدل أسعار أسماك التربية (24 % سنة 2030) أكبر من الزيادة في معدل أسعار أسماك الصيد البحري التي قدرت بـ 23 %.

الاستهلاك : آسيا وأوروبا أبرز الأسواق نموّاً

من المتوقع أن يستمرّ نسق الاستهلاك البشري ارتفاعه ليصل إلى حوالي 89 % بحلول سنة 2030. ومن العوامل الرئيسية الكامنة وراء هذه الزيادة ارتفاع الدخل والتوسع الحضري وما يرتبط بهما من نمو في الإنتاج السمكي وتحسّن تقنيات الصيد وطرق مداولة وحفظ المنتج وتنوع مسالك التوزيع مما يؤدي إلى توسّع نطاق تسويق الأسماك. بالإضافة إلى تنوع الأنماط الغذائية التي أصبحت تركز بقدر كبير على بروتينات الأسماك.

ومن المتوقع سنة 2030 أن تكون نسبة الاستهلاك العالمي للأسماك المخصصة للاستهلاك في حدود 18 % (28 مليون طن). وسيتم استهلاك حوالي 71 % من الأسماك الموجهة للاستهلاك البشري في العالم سنة 2030 (183 مليون طن) في آسيا، في حين

أبرز التوقعات العالمية

- ازدياد إنتاج الأسماك واستهلاكها وتجاريتها عالمياً، غير أن معدّل النمو سيتباطأ.
- ارتفاع معتدل في إنتاج الصيد البحري، إذا ما تم التصرّف في الموارد على نحو سليم.
- النمو العالمي في إنتاج الأحياء المائية سيمكّن من سدّ العجز القائم بين العرض والطلب.
- انخفاض في نصيب الفرد من استهلاك الأسماك بأفريقيا، لا سيّما في جنوب الصحراء الكبرى، ممّا يثير القلق بشأن الأمن الغذائي.
- تجارة الأسماك ستزداد بوتيرة أبطأ ممّا كانت عليه في العقد الماضي، ولكن من المتوقع أن تظل حصة إنتاج الأسماك التي يتم تصديرها مستقرة.
- من المتوقع أن تكون للإصلاحات والسياسات الجديدة التي ستطبقها الصين في قطاع صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية تأثيراً ملحوظاً على المستوى العالمي، مع تغييرات في الأسعار والإنتاج والاستهلاك.

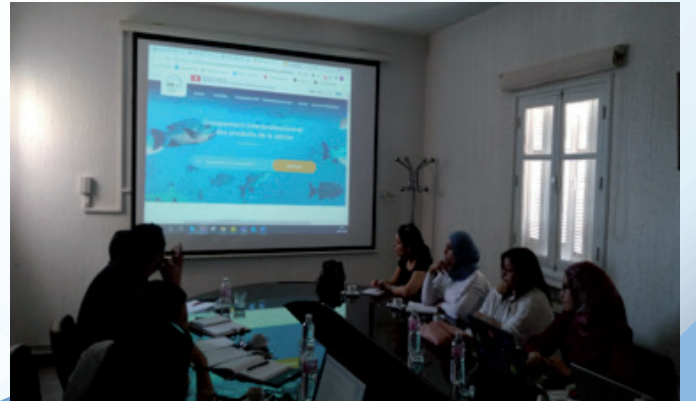
أصدقاء المجمع

تركيز نظام معلوماتي وموقع واب جديد للمجمع

يعمل المجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري على تطوير موقع الواب والنظم المعلوماتية بهدف مواكبة التحدّيات الرقمية وتحسين فاعليّة المجمع وأنشطته في الدّاخل والخارج.

ويسعى المجمع حالياً إلى:

- تطوير الخدمات عن بعد وتعصيرها ورقمنتها.
- تركيز موقع واب متطوّر يمثل واجهه مشرقة لمنتجات الصيد البحري بالخارج.
- تمكين المصنّعين والمتدخّلين في القطاع من معلومات وأرقام حينية عن بعد.
- توفير كلّ المعلومات الخاصة بالتّصدير والجودة والمنح والدّراسات وتقريبها من مستحقّيها.
- تركيز نظام CRM لمتابعة تنظيم التّظاهرات الوطنية والدولية وتسهيل التواصل بين الحرفاء الأجنبي والمصدّرين التونسيين.



تدابير وقائية لحماية العاملين في قطاع الصيد البحري من فيروس كوفيد- 19

مع ارتداء الكمامة وواقي الرأس. وفي صورة استعمال الكمامات القماشية القابلة للغسل وإعادة الاستعمال، يتعيّن على المجهّز التأكد من مطابقتها للمواصفات الصحيّة قبل اقتنائها.

قامت وكالة الإرشاد والتّكوين الفلاحي بالتنسيق مع معهد الصّحة والسّلامة المهنيّة ومنظمة الاغذية والزّراعة للأمم المتّحدة ووكالة الموانئ وتجهيزات الصّيد البحري وبالتّعاون مع المصالح المختصة بوزارة الفلاحة والصّيد البحري والموارد المائيّة خلال سنة 2020 بإعداد دليل عمليّ لمقاومة تفشي فيروس كوفيد - 19 بمراكب وموانئ الصّيد البحري.

ويهدف الدليل إلى تعميم التوعية والتّحسيس حول التدابير الوقائيّة لحماية العاملين في قطاع الصّيد البحري، نورد منها هذه المقتطفات الهامّة :

احتياطات الوقاية الشّخصية

يتعين على جميع طواقم سفن الصّيد البحري احترام قواعد الوقاية العامّة مثل:

- غسل اليدين بانتظام
- استعمال باطن المرفق أو مناديل ورقية عند السّعال أو العطس.
- رمي المناديل مباشرة في سلّة مخصّصة للغرض بعد الاستخدام.
- تجنّب المصافحة باليد والتقبيل.
- الامتنال للتّعليمات الموجهة لعامة المواطنين بشأن الحمى وأعراض الجهاز التنفسي.
- قياس درجة الحرارة عند الصّعود على متن السفينة.
- ارتداء الكمامات إلزاميّاً مع ضرورة تغييرها كل 4 ساعات.



التزامات مجهّز المركب والرّبان

يتعيّن على المجهّز والرّبان اتخاذ التدابير اللّازمة «لضمان سلامة وحماية صحّة طاقم المركب» من خلال:

- تعقيم جميع الأسطح بماء الجفال (بنسبة 1 لتر جفال + 9 لتر من الماء العذب).
- اعتماد بروتوكول وقائي للأسطح التي يتم لمسها بشكل متكرّر مثل المدرجات وقضبان الحماية ومقابض الأبواب والمقاعد مع التنظيف المستمر للمرافق ذات الاستعمال الجماعي بالمركب (دورات المياه - أماكن الأكل أماكن النوم...).
- التخلص من الفواضل والمواد الاستهلاكية بوضعها في كيس مغلق خاص بالقمامة.
- كما يتوجب تنظيف مكان تواجد البحار المريض أو غرفة العزل على مرحلتين:
- تفكيك الفراش مع إجبارية تمكين البحار المكلف بالمهمة من معدات الوقاية الشخصية (كمامة، نظارات، قفازات) وغسل الأغطية في درجة حرارة مئوية لا تقل عن 60 درجة ولمدة 60 دقيقة.
- بعد ثلاث ساعات، يتم إجراء تنظيف مُركّز للمقصورة بعد شغورها بماء الجفال بنسبة 1/10 + 9/10 من الماء مع الحرص على ارتداء القفازات وتأمين التهوية اللازمة لمدة 48 ساعة.

هذا وقد أصدرت وكالة الإرشاد والتّكوين الفلاحي معلّقة إرشادية في الغرض وتواصل العمل مع منظمة الأغذية والزّراعة للأمم المتحدة وممثلين عن البرنامج العالمي للغذاء لضبط وتنفيذ خطة اتّصالية متكاملة لتحسيس وإرشاد البحّارة على متن مراكب الصيد البحري وبالموانئ قصد تعميم تطبيق تدابير السلامة اللازمة للوقاية من فيروس كورونا.

- دعوة البحّارة إلى تفعيل التّباعد الاجتماعي واحترام مسافة لا تقل عن متر واحد بينهم
- تقليص عدد البحّارة إلى الحد الأدنى الممكن لسلامة المجموعة على متن المركب.
- التناوب بين أفراد الطاقم عند تناول وجبات الطعام.
- تحسيس الطاقم بالحرص على التّنظيف والتعقيم الشامل لمساحات العمل والإقامة والتّجهيزات بعد كلّ استعمال أو ملامسة.
- الاستعمال الفردي للأماكن المخصّصة للنوم مع تمكين الطاقم من أغطية ووسادات شخصيّة.

كيفية التّعامل مع حالة مشتبهة أو مصاب على متن المركب

عند الاشتباه بظهور علامات عدوى كوفيد-19 على متن المركب لدى أحد البحّارة (كالحمى، السعال، العطس، التعب، آلام العضلات، فقدان حاسة الذّوق والشم) يتوجب على الرّبان عزل المشتبه بإصابته وإلزامه بارتداء الكمامة وابلغ البحرية الوطنية/برج المراقبة عبر جهاز الراديو اللاسلكي VHF على القناة 16 بحالة اصابة أثناء الابحار. كما يجب على باقي البحّارة الابتعاد قدر الإمكان عن المريض وتطهير كامل المركب بمحلول الجفال (9/10 ماء-1/10 جفال) والحرص على وضع الأغطية التي استعملها المريض في كيس مخصّص للغرض ورشه بالجلال مع مواصلة التقيّد بتدابير وقواعد التطهير التالية:

Smart Water Management



Digi Smart Solutions

تصدير وتوريد منتجات الصيد البحري إلى حدود شهر نوفمبر سنة 2020 تحسن الميزان التجاري رغم الصعوبات

الميزان التجاري

بلغت نسبة تغطية الواردات بالصادرات نحو **185 %** إلى موفى شهر نوفمبر مقابل **168.3 %** خلال نفس الفترة من سنة **2019** ومكنت بذلك عائداتنا من العملة الأجنبية من تغطية الواردات وتوفير رصيد إيجابي بلغ **202.6 مليون دينار** خلال سنة **2020** مقابل **209.6 مليون دينار** خلال نفس الفترة من سنة **2019** أي بنسبة تطور تقدر بـ **3 %**.

التطور الشهري للصادرات

تبين الرسوم البيانية التالية تطور كمية وقيمة الصادرات التونسية بصفة شهرية الى غاية شهر نوفمبر لسنة **2020** مقارنة بنفس الفترة من سنة **2019** ويعود هذا الى التأثير المباشر للموجة الأولى و الثانية للجائحة العالمية على الصادرات التونسية وبالخصوص الموجة لأوروبا.

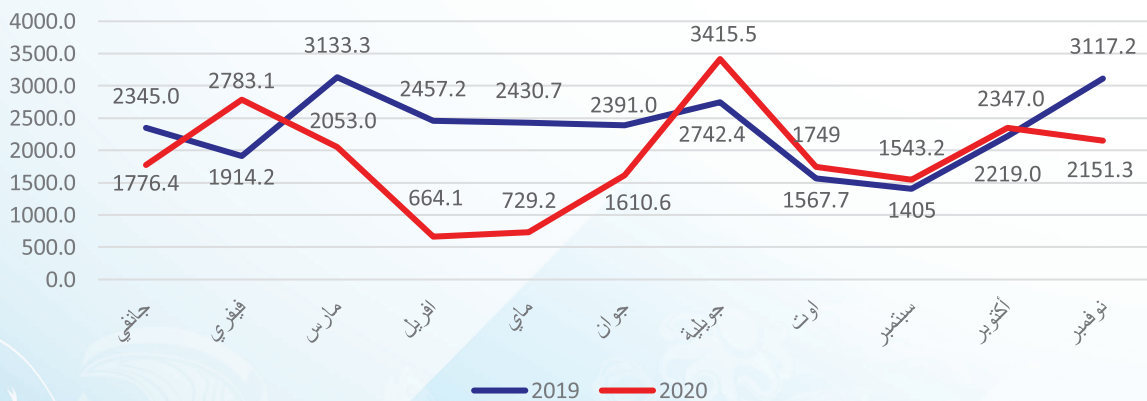
الصادرات

بلغت صادرات منتجات الصيد البحري إلى غاية شهر نوفمبر لسنة **2020** ما يزيد عن **20 ألف طن** بقيمة **440 مليون دينار** مقابل حوالي **25 ألف طن** بقيمة **516 مليون دينار** مقارنة بنفس الفترة من سنة **2019** حيث سجلت انخفاضا من حيث الكمية بنحو **5 الاف-طن (-19%)** ومن حيث القيمة بـ **76 مليون دينار (-15%)** اما معدلات الأسعار على مستوى التصدير فقد شهدت استقرارا نسبيا بمعدل **21 د/كغ** خلال موفى شهر **نوفمبر 2020**.

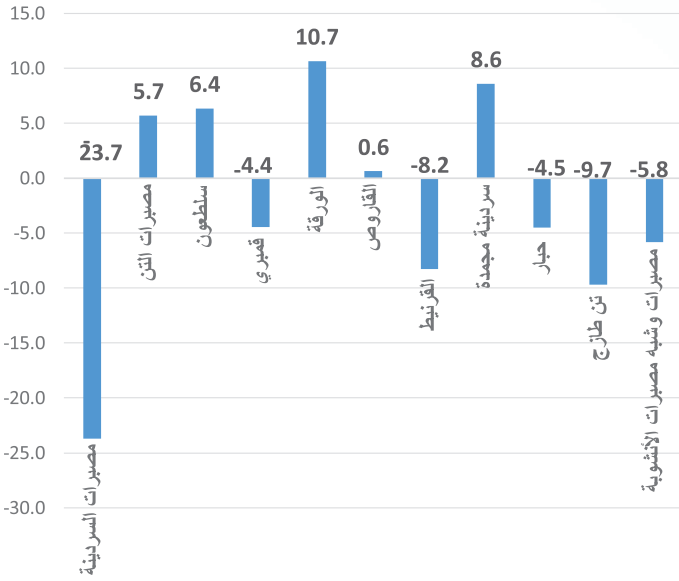
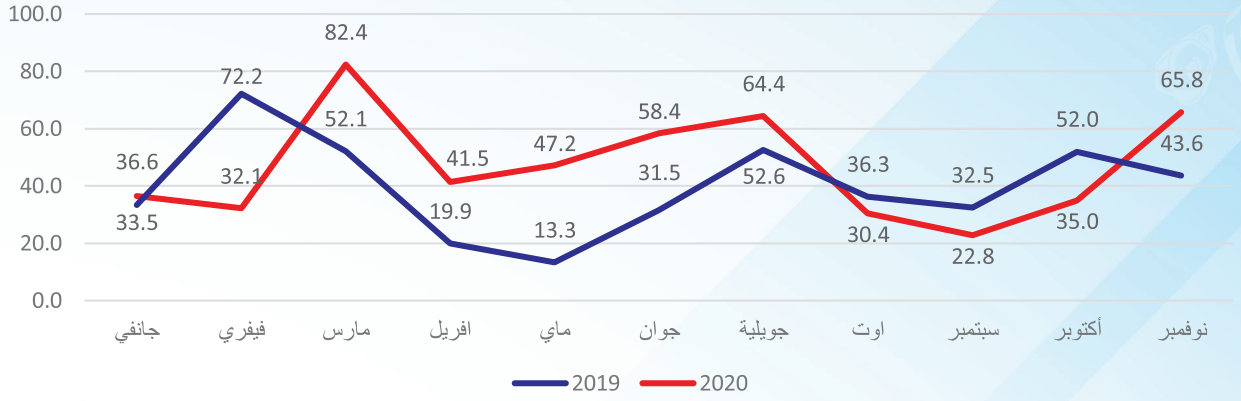
الواردات

اما واردات منتجات الصيد البحري فقد بلغت خلال شهر نوفمبر لسنة **2020** حوالي **53 ألف طن** بقيمة **237 مليون دينار** مقابل **60 ألف طن** بقيمة **307 مليون دينار** خلال نفس الفترة من سنة **2019** حيث سجلت انخفاضا على مستوى الكميات بحوالي **6500 طن (-11%)** وعلى مستوى القيمة بـ **70 مليون دينار (-22.7%)**. كما سجلت معدلات الأسعار على مستوى التوريد تراجعاً طفيفاً مقارنة بسنة **2019 (5.1 د/كغ)** لتصل الى **4.4 د/كغ**.

تطور شهري للصادرات من حيث الكمية (بالطن) لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019

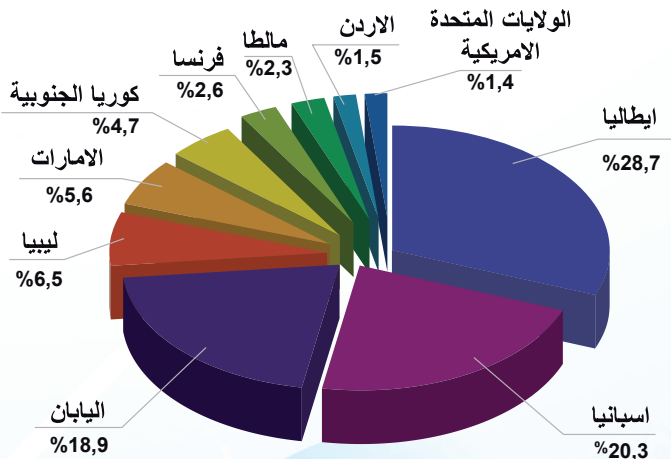


تطور شهري للصادرات من حيث القيمة (بالمليون دينار) لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019



• توزيع الصادرات حسب الجهات

توزعت الصادرات التونسية على 51 وجهة حيث انفردت العشر دول الأولى ب 92.4% من قيمة الصادرات الجمالية والتي تصدرها إيطاليا ب 28.7% تليها إسبانيا ب 20.3% ثم اليابان ب 18.9%.



تطور صادرات اهم الأصناف

جدول مقارنة معدّل الأسعار لمجموعات الاصناف المصدّرة الى موفى شهر نوفمبر 2020

المنتج	قيمة النقص بالمليون دينار	نسبة النقص %
مصبرات السردية	-5,08	-36,72
مصبرات التين	-7,70	-19,50
سلطعون	-2,67	-7,12
قمبري	-12,30	-11,7
الورقة	-4,27	-12,7
القرنيط	-9,86	-33,8
حبار	-7,14	-44,18
مجموع التراجع	-49	

أما بالنسبة للتن الطازج فهو الصنف الوحيد الذي سجلت صادراته ارتفاعا ملحوظا ب 21 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 أي بنسبة 25%.

تطور أسعار الصادرات

جدول مقارنة معدل الأسعار اهم الاصناف المصدرة الى موفى شهر نوفمبر 2020

المنتج	2019	2020
مصبرات السلطعون	0,0	8,1
مصبرات السردية	10,7	8,2
مصبرات التين	14,8	15,6
سلطعون	9,6	10,2
قمبري	39,3	37,6
الورقة	14,3	15,8
القاروص	18,9	19,0
القرنيط	25,1	23,0
سردينة مجمدة	2,9	3,2
حبار	19,9	19,0
تن طازج	39,5	35,7
مصبرات وثيابه مصبرات الأنشوبية	29,4	27,6
انواع اخرى	17,4	16,7
السعر العام	20,1	21,1

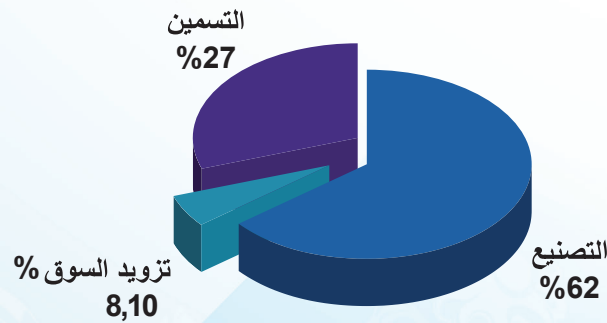
أهمّ المنتجات المصدّرة إلى أهمّ الوجهات

أهمّ المنتجات (%)												القيمة بالمليون دينار	القيمة بالمليون دينار	الكمية بالطن	الوجهة
ماكرو	حنشة	فاروص	وراطة	سردينة	تن	تن احمر	حبار	سلطعون	قمبري	قرنيط	انشوبة				
							9.1	4	12.5	23.6	24.2	24,8	126,2	5078,7	ايطاليا
						9.5			76		7.2	37,6	89,1	2366,3	اسبانيا
						99.8						44,8	82,8	1848,3	اليابان
			13.3	24.2	61.6							8,5	28,6	3369,3	ليبيا
		18.8	78.8									17,15	24,6	1433,7	الامارات
	1.1								98			11.2	20,5	1820,3	كوريا الجنوبية
						16.3	68.4					245	11,5	478,1	فرنسا
							78					9,75	10	1025,9	مالطا
			72.4	12.6	12.6				6			16,6	6,6	395,8	الاردن
20.6							17		47.6			24,2	6,1	252,1	الولايات المتحدة الأمريكية

تطور الواردات حسب الاستعمالات

جدول تطوّر واردات منتجات الصيد البحري حسب الاستعمالات إلى حدود شهر أوت 2020

نسبة الفارق	الفارق	2020	2019	الوجهة
-43,0	-4327	5725,3	10052,7	الكمية
-31,6	-30,25	65,4	95,65	القيمة
20,0	1,9	11,4	9,5	السعر
79,3	1635,2	3697,5	2062,3	الكمية
-1,8	-0,2	11,2	11,4	القيمة
-45,5	-2,5	3	5,5	السعر
-8,1	-3868	43678	47545,9	الكمية
-19,7		-19,7	199,6	القيمة
-14,3	-0,6	3,6	4,2	السعر
-11,0	-6560	53100,9	59661	الكمية
-22,7	-69,7	237	306,7	القيمة
-13,7	-0,7	4,4	5,1	السعر



مشاركة تونسية متميزة في الصّالون الدولي للصّناعات الغذائية GULFOOD بدبي



مشاركة تونسية متميزة في الصّالون الدولي للصّناعات الغذائية GULFOOD بدبي

شارك المجمع المهنيّ المشترك لمنتجات الصّيد البحري في فعاليات الصّالون الدوليّ للصّناعات الغذائية GULFOOD، الذي انعقد من 16 إلى 20 فيفري 2020 بدبي (الإمارات العربية المتحدة). ووقع حجز فضاء بمساحة 9 م² ضمن الجناح التونسي الذي أشرف على تنظيمه مركز النهوض بالصادرات. وتمّ عرض عينات من مصبّرات التّن والسردينة والماكرو والأنشوة للتّعريف بهذه المنتجات.

وقد ضمّ جناح المجمع مؤسّستين مصدّرتين، الأولى مختصة في تصدير منتجات الصّيد البحري الطازجة والمجمّدة والحية، والثانية مختصة في تصدير مصبّرات التّن والسردينة.

وكان الجناح التونسي متميزا من عدة نواحي: تهيئة الفضاء والتزويق. وتمّ وضع التعليقات الحائطية في أماكن استراتيجية خارج الفضاء للتعريف بالمشاركة التونسية واستقطاب الزوّار والمهنيّين من مختلف البلدان.

وستواصل تونس مشاركتها في الدّورات القادمة للصّالون الدولي GULFOOD نظرا لأهميته في المنطقة العربيّة، إذ أن القدرة الشرائية في هذه السوق تعتبر هامة وهي أيضا منصّة لإعادة التصدير نحو دول أخرى.

وبهدف توطيد العلاقات التجارية بين تونس ودولة الإمارات العربية المتحدة سيتمّ تنظيم المشاركة التونسية للمنتجات البحرية في تظاهرة Expo 2020 التي ستقام في دبي وذلك في شكل تظاهرة تذوق ولقاءات شراكة.

تحضيرات للدّورة القادمة للصّالون الدوليّ لمنتجات الصّيد البحري ببرشلونة، اسبانيا EUROPEAN SEAFOOD GLOBAL

شارك المجمع المهنيّ المشترك لمنتجات الصّيد البحري بالتعاون مع وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية وبعض المؤسّسات المصدّرة في عمليّة التّحضير للمشاركة في الصّالون الدوليّ لمنتجات الصّيد البحري -EU- EUROPEAN SEAFOOD GLOBAL الذي سينعقد ببرشلونة خلال سنة 2021. وتبلغ مساحة الجناح التونسي الذي تمّ اختياره 156 م² ويقع بالفضاء عدد 04 بجانب الجناح البرتغالي.

découpé en 2 ou en 4, en prévoyant une organisation conséquente ; et (v) envisager et tester l'exportation du crabe cuit congelé qui préserve davantage la qualité et améliore les délais de conservation.

L'offre de produit rejoignant les préoccupations environnementales aiderait à la visibilité des produits tunisiens. Cette démarche est envisageable dans le cadre d'une éventuelle collaboration du GIPP avec le NI Crab Council.

La production de la chair de crabe constitue un créneau porteur, dont le développement nécessite la mise en place de capacités de productions additionnelles spécifiques. Elle permettrait de mieux valoriser la matière locale et de créer des emplois.

La distribution

+ L'exportation du crabe tunisien se fait pour le moment par le biais d'importateurs étrangers. Cette approche peut se justifier par le faible niveau des quantités exportées, les exigences réglementaires et commerciales, et l'évitement de la prise des risques en approchant directement les chaînes de distribution.

+ De manière générale, il est conseillé de travailler dans une première phase en partenariat avec partenaire local fiable, pour bien comprendre le fonctionnement du marché et ses exigences et garantir la confiance. Ce partenaire peut être un importateur ou un distributeur.

+ Le principal partenaire américain est actuellement une grande firme spécialisée dans l'approvisionnement des chaînes de restaurants.

Le prix

La faible maîtrise des exigences de la commercialisation sur le marché américain manifestée par certaines unités de transformation peut les conduire à brader les prix et faire bénéficier le client étranger des effets de la dépréciation de la monnaie locale.

Afin de parvenir à tirer de meilleurs prix à l'offre tunisienne, il serait judicieux de :

+ Eviter la concurrence entre les exportateurs potentiels.

+ Mettre en place un système interne d'information sur les prix et les tendances du marché, étant donné l'assez forte variabilité des prix sur ce marché.

+ Faire le suivi des prix pratiqués par les principaux concurrents.

+ Tenter d'obtenir le prix le plus élevé qui puisse être pratiqué dans l'état actuel de la concurrence, tout en cherchant à valoriser davantage le produit.

La promotion

Pour trouver des partenaires commerciaux (importateurs ou distributeurs) sur le marché américain, plusieurs alternatives sont possibles, dont notamment :

+ Participer à des foires et salons, dont les plus importants pouvant intéresser les exportateurs de crabe sont le Seafood Expo North America / Seafood Processing North America, considéré comme une plate-forme incontournable de l'industrie des produits de la mer. Ce salon s'adresse aux professionnels du secteur et expose tous les types de produits de la mer, à savoir les produits frais, en conserve ou surgelés, ainsi que différentes prestations liées au secteur, en particulier les solutions de stockage, de traitement, d'emballage et de conditionnement, de transport, d'assurance et de technologie.

L'efficacité de cette participation peut être renforcée par la préparation de vidéos et leur mise sur Youtube pour présenter le produit tunisien et les avantages de la consommation de crabe dans les recettes de santé et de cuisine qui incluent le produit. Ce type d'initiative, faisant partie de la promotion générique, peut être entrepris par le GIPP.

+ Exploiter les opportunités offertes par la plateforme Alibaba qui permet de joindre les importateurs chinois grâce à la plateforme transactionnelle Alibaba.

+ Envisager la création d'une présence en ligne sur les principales plateformes de cybercommerce et de cyber marketing aux Etats-Unis.

+ La collaboration avec d'autres exportateurs tunisiens pour solliciter l'appui du GIPP à travers des campagnes de promotion générique concernant le crabe tunisien. Cette alternative est envisageable une fois que le volume d'exportation atteigne un seuil minimal et qu'il soit prouvé pratiquement que ce marché est stratégique.

+ L'exploitation des opportunités offertes par la plateforme transactionnelle, type Alibaba, Amazon qui permettent de se faire connaître et de joindre les importateurs partout dans le monde.

+ La création d'une présence en ligne sur les principales plates-formes de cybercommerce et de cyber marketing aux Etats-Unis.

+ L'utilisation d'autres moyens de communication, tels que les mailings.

🐞 Principaux acteurs

Les structures de contrôle :

- La Food and Drug Administration (FDA): Cette structure est responsable de la protection de la santé publique en assurant la sécurité, l'efficacité et la sécurité des médicaments à usage humain et à usage vétérinaire, des produits biologiques et des matériels médicaux, et en assurant la sécurité de l'approvisionnement alimentaire, des cosmétiques et des produits émettant des radiations.

- Le service national des pêches maritimes (**NMFS**) ou **NOAA Fisheries** : Cette structure, opérant au sein du département du commerce, est responsable de la gestion des ressources océaniques du pays et de leur habitat et de l'offre de services sur des bases scientifiques solides et une approche de gestion fondée sur les écosystèmes.

Parmi ses attributions figurent : l'évaluation et la prévision de l'état des stocks de poissons, la fixation des limites de capture, l'assurance du respect de la réglementation de la pêche et la réduction des prises accessoires, le rétablissement des espèces marines protégées tout en offrant des possibilités économiques et de loisirs

Les structures professionnelles :

- **Alaska Crab Coalition** – C'est une association professionnelle à but non lucratif travaillant pour le secteur du crabe de Béring à la promotion d'une «pêche responsable».

- *Le National Fisheries Institute* - **NFI Crab Council** : C'est une association de sociétés américaines de produits de la mer, dont l'intervention est axée sur la durabilité du crabe, tant au niveau national qu'international. Le NFI a pratiqué une gestion dirigée par l'industrie visant à influencer la gestion du crabe, en finançant des projets d'amélioration de la pêche et en assurant le leadership du marché. Il est intervenu dans cinq pays d'Asie, à travers le parrainage des projets de développement durable visant à préserver le crabe en tant qu'élément de fruits de mer populaire et abondant, ainsi qu'en tant que ressource économique importante pour des moyens de subsistance dépendants.

Ses interventions se font en collaboration avec les principales parties prenantes dans le pays partenaire et portent sur l'élaboration de mesures pratiques de durabilité répondant aux besoins de la pêche par le biais de canaux scientifiques, sociaux et financiers. Son financement est assuré par des fonds, des fondations et d'institutions financières de premier

plan, ainsi que par une taxe sur le crabe importé. Les membres du NFI Crab Council représentent collectivement environ 85% du crabe bleu nageur importé aux États-Unis. Ces entreprises sont responsables de l'avenir de leur secteur et promettent, engagement et financement pour la durabilité du crabe en Asie.

4. Quelques orientations pour l'accès au marché américain

🐞 Situation initiale

Le marché américain est nouveau pour les exportateurs tunisiens de crabe et des crustacés en général.

Une quantité de 8 tonnes ont été exportées au cours des dix premiers mois de 2018, à titre de test.

Les exportations tunisiennes sont classées aux États-Unis dans le groupe : Crab NSPF Frozen et dans le groupe CRABMEAT Frozen.

Le produit

+ Le crabe exporté sur les États-Unis est du type congelé. Sur ce marché, il va falloir faire face à la concurrence :

- du crabe bleu local qui est de l'espèce *Callinectes Sapidus*, d'une taille légèrement plus grande que celle de l'espèce *Portunus Sapidus* et qui est souvent consommé à l'état frais.

- de produits similaires au crabe tunisien, offerts par la Chine, la Thaïlande, l'Indonésie et le Bahreïn. La Chine et le Bahreïn offrent des prix plus bas que celui de la Tunisie.

- de produits substitués, bien installés aux États-Unis, notamment : le crabe des neiges, les crabes royaux et les Tourteaux, sont déjà commercialisés depuis longtemps et connus par les consommateurs.

- De la chair de crabe exportée par l'Indonésie.

+ Les américains consomment le crabe bleu (1ère espèce produite) en frais, en congelé, mais aussi en Chair de crabe et en conserve.

+ Un meilleur positionnement du crabe tunisien suppose l'offre de grandes quantités produites selon les qualités réglementaires et commerciales requises. Cela revient à favoriser la présence de plus d'un seul exportateur, capable de répondre aux normes requises (HACCP, FDA, Bonnes pratiques, ...).

Il s'agirait aussi de : (i) garantir les conditions idéales pour préserver la qualité tout au long du processus, depuis la capture jusqu'à la livraison, (ii) présenter le produit sous différentes formes selon le segment visé, (iii) prêter l'attention nécessaire à la distinction Femele / Male, ainsi que qu'à la taille du crabe, (iv) envisager la possibilité de présentation du produit

basées notamment sur les bonnes pratiques de fabrication (Good Manufacturing Practices), dans le cas des produits de type conserves.

Certificat sanitaire : De façon générale, les États-Unis n'exigent aucune formalité sanitaire préalable à l'exportation (ni agrément des usines de fabrication, ni certificat à l'exportation).

Cependant, l'établissement exportateur doit prouver la mise au point d'un plan HACCP et l'application des bonnes pratiques de fabrication.

L'importateur doit s'assurer que les transformateurs étrangers respectent les exigences du règlement HACCP sur les produits de la mer, et pour cela il doit utiliser un plan d'échantillonnage.

Contrôle des importations : La FDA contrôle les denrées importées sur la base des informations transmises par l'exportateur et par l'importateur, ainsi que sur l'inspection en douane.

Les importateurs américains sont tenus d'exécuter certaines activités en fonction du risque, afin de vérifier que les denrées importées aux États-Unis ont été produites conformément aux normes américaines de sécurité applicables, et ce en vertu du Food Safety Modernization Act (FSMA).

Autres exigences :

Les exportations sur les États-Unis sont soumises à d'autres exigences concernant notamment la lutte contre le Bioterrorisme, les additifs et les colorants et l'étiquetage.

– La lutte contre le Bioterrorisme : Les établissements étrangers exportant vers les États-Unis, ainsi que les entreprises américaines, doivent s'enregistrer auprès de la FDA lorsqu'elles sont engagées dans la chaîne alimentaire pour la consommation humaine ou animale (production, transformation, conditionnement, emballage ou stockage de produits alimentaires, et ce en plus de l'enregistrement Export.

Les entreprises étrangères doivent disposer obligatoirement d'un agent local implanté sur le territoire américain, qui servira d'interface entre l'entreprise et la FDA. Elles doivent aussi renouveler leurs enregistrements tous les deux ans (souvent au cours du 4^{ème} trimestre).

– **Les additifs et les colorants** : Tout additif ou colorant utilisé dans des denrées exportées aux États-Unis doit être homologué par la FDA. Aucune démarche n'est nécessaire si l'additif ou le colorant est déjà homologué ou reconnu comme substance GRAS. Pour les autres, la procédure d'homologation implique une analyse minutieuse en vue de

déterminer si l'additif est sans danger dans son emploi prévu.

– **L'étiquetage** : Toute denrée importée aux États-Unis doit être étiquetée conformément à la réglementation américaine qui est très détaillée. La FDA ne procède pas à l'agrément préalable des étiquettes.

Signes de qualité

En général, pour faciliter son entrée sur les marchés étrangers, renforcer sa position vis-à-vis de la distribution, et négocier des prix plus élevés, l'exportateur des fruits de mer gagnerait à se doter d'arguments commerciaux supplémentaires portant sur la qualité sanitaire, la contribution à la durabilité des ressources ou les signes distinctifs.

– La qualité sanitaire est hautement recherchée par les chaînes de distribution, qui demanderaient comme preuves les certifications BRC, HACCP, ISO et/ou FAD.

La certification BRC serait utile si le produit est destiné à la grande distribution, mais elle ne peut se justifier pour l'exportateur que si le volume des ventes est suffisamment élevé et s'inscrit dans le temps.

Il est par contre nécessaire de disposer de la certification HACCP, qui répond d'abord aux exigences réglementaires et sécurise les partenaires commerciaux.

– La certification MSC prouve la contribution de la pêche à la durabilité des ressources, mais elle n'est pas envisageable à moyen terme pour les exportateurs tunisiens, et ce pour différentes raisons : (i) la démarche est encore dans sa phase de démarrage ; (ii) la première certification au monde concernant le crabe vient juste d'être accordée au crabe rouge de la Russie (juillet 2018) ; et (iii) la preuve d'un respect total de la durabilité des ressources serait difficile à apporter pour de nombreux exportateurs tunisiens. Il est par contre recommandé d'étudier l'opportunité de travailler sur une collaboration avec le NFI Crab Council aux États-Unis (voir section les principaux acteurs), une fois le produit tunisien devient visible sur le marché américain. Un tel projet pourra contribuer à renforcer la visibilité du crabe tunisien.

– Les signes distinctifs, types AOP et IGP, ne sont pas envisageables dans le moyen terme, et ce vu le jeune âge relatif de l'activité et la faible maîtrise à l'état actuel des spécificités de l'offre tunisienne.

Compte tenu des coûts et des délais qu'implique l'ensemble de ces démarches, l'exportateur a intérêt à discuter avec son partenaire pour choisir la solution la plus adaptée au contexte du segment visé et au crabe tunisien.

Segmentation

Les poissons et fruits de mer sont distribués aux consommateurs à travers les magasins de vente au détail (54,5%), les services alimentaires (services de restauration (38,7%) et les établissements institutionnels (6,8%).

La vente au détail :

Ce segment de commerce est composé des hypermarchés, des supermarchés et des détaillants. Il assure la commercialisation d'environ le tiers des produits de la mer consommés aux États-Unis.

–Les supermarchés et les hypermarchés offrent des produits provenant des États-Unis et du monde, dont la disponibilité est variable selon les régions.

Les trois principaux distributeurs de poissons et de fruits de mer aux États-Unis sont Taylor Shellfish Co, Beyer Lightning Fish.Co et Rubicon Resources.

–Les gros détaillants sont des entreprises qui se concentrent sur les besoins uniques de clients spécifiques tels que les magasins de détail, les restaurants ou des acheteurs institutionnels pour les forces armées, les prisons, les écoles ou les hôpitaux. Ce réseau d'affaires commerciales est responsable de la recherche, de l'achat et du transport. Il finit par stocker des produits provenant de sources internationales.

Les services alimentaires :

Environ les deux tiers des fruits de mer consommés aux États-Unis sont servis dans les restaurants et les établissements de restauration.

–Les restaurants, les cafétérias ou autres types d'établissements de restauration, accaparent

environ les deux tiers des dépenses annuelles des consommateurs américains en fruits de mer. Et ces produits constituent un élément important du menu pour la plupart des établissements de restauration. Le service offert varie en fonction du type de consommateur ciblé et du prix du menu. Des portions de poisson, des crevettes panées, des palourdes et d'autres produits sont servis dans une variété de chaînes de restaurants en raison de leur coût constant et de leur bon rapport qualité-prix.

Les articles tels que les portions de poisson, les crevettes panées et les palourdes sont généralement servis dans les chaînes de restaurants. Les fruits de mer peuvent également être utilisés dans une variété de plats proposés par les restaurants à prix moyen.

– Les acheteurs institutionnels (les restaurants ou les acheteurs institutionnels auprès des forces armées, des prisons, des écoles ou des hôpitaux).

Prix

Le prix à l'importation du crabe bleu congelé, déduit de la base de données de la NOAA, était en 2018 de 12 \$us en moyenne en 2018 ; avec des différences selon les provenances.

Les prix à l'importation étaient par exemple de :

- 5,9 \$us / kg pour le crabe importé de Chine et

- 4,9 \$us / kg pour le crabe importé du Bahreïn

Le prix moyen de quantité importée de Tunisie était de 6,4 \$us / kg

Tableau : ETATS-UNIS – Evolution des prix à l'importation du Crab NSPF Frozen à partir de quelques pays

	2014	2015	2016	2017	2018
- CHINA	3,7	3,6	4,1	4,7	5,9
- BAHRAIN	4,4	5,3	4,7	5,9	4,9
- TUNISIE	-	-	-	-	6,4

4. Normes, signes de qualité et principaux acteurs

Normes et exigences réglementaires

Aux États-Unis, l'importation de fruits de mer est régie par la Food and Drug Administration (FDA), le service national des pêches maritimes (NMFS) et le Fish and Wildlife (FWS).

Admissibilité : L'importation de crabe aux États-Unis est libre, mais l'importateur doit tout de même présenter un préavis d'importation à la FDA.

Agrément sanitaire du pays : L'exportation des produits de la mer sur les États-Unis n'est pas soumise à un agrément du pays. Cependant, des accords conclus

entre la FDA et d'autres gouvernements peuvent être conclus (comme par exemple l'accord sur l'équivalence HACCP).

L'agrément de l'établissement exportateur : Les Établissements exportateurs de poissons et de fruits de la mer doivent s'enregistrer auprès de la FDA pour être autorisés à exporter. Ils doivent :

–Mettre au point un plan HACCP spécifique, dans le cas des usines traitant les produits de la pêche, et

–Respecter un ensemble de mesures particulières,

2. Bilan des approvisionnements et consommation des produits de la mer

Evolution et structure de la consommation

La consommation des américains en produits de la mer se caractérise entre autres par :

- Un faible niveau de consommation des produits de la mer comparativement à d'autres pays. La consommation de poisson et fruits de la mer était relativement limitée aux Etats-Unis. Elle ne représentait qu'un dixième de la consommation totale de protéines.
- L'intérêt croissant des américains pour un mode de vie plus sain. Cela a induit au cours des dix dernières années, une augmentation de la demande de poisson et de produits de la mer et des dépenses de consommation relatives à ce type de protéines, ce qui permet à l'industrie de cibler de nouveaux consommateurs.
- Des niveaux de consommation plus élevés chez les familles monoparentales et les ménages formés de trois ou quatre personnes et les consommateurs âgés de 55 ans ou plus.
- Des niveaux de consommation de poisson et des produits de la mer plus élevés chez les habitants des Etats de l'Est, du Nord et du Centre (Wisconsin, Michigan, Illinois, Indiana et Ohio) et de l'Atlantique Sud (Virginie occidentale, Virginie, Caroline du Nord, Caroline du Sud, Géorgie, Floride) que parmi les habitants des autres régions des États-Unis.
- Une préférence pour la consommation des poissons et produits de la mer : (i) le plus souvent au printemps et durant l'hiver, (ii) le vendredi qui est la journée la plus populaire pour consommer des poissons et produits de la mer depuis 10 ans, et (iii) le soir pour le souper (77 % du temps).

- Une assez forte consommation de crabe, qui figure parmi les 10 premières espèces préférées.
- Une préférence du crabe des neiges au crabe bleu.
- Une large préférence des consommateurs pour le crabe national frais, mais ces produits ne sont pas disponibles à l'intérieur du pays, d'où l'acceptation croissante du crabe congelé.

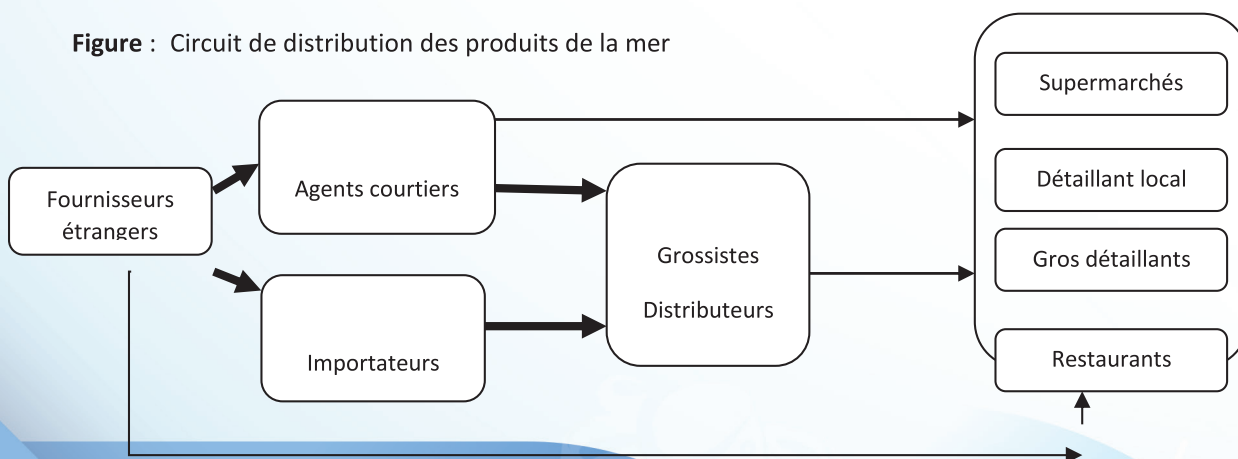
3-Structure du marché : circuit, segmentation et prix

Circuit de distribution

Aux Etats-Unis, la distribution des produits de la mer importés fait intervenir quatre acteurs principaux, à savoir l'importateur, l'agent courtier, le grossiste distributeur et les détaillants.

- **L'importateur** : Il achète le produit au fournisseur étranger et le revend (à un prix majoré) au distributeur, à un grossiste, à un entrepôt ou à un distributeur.
- **L'agent (Courtier en vente)** : Il intervient comme intermédiaire entre le fournisseur étranger et le distributeur ou les détaillants. Il travaille à la commission et peut également demander des honoraires pour le lancement de nouveaux produits de petites entreprises. Les commissions typiques vont de 2 à 5% du prix de gros du produit.
- **Le distributeur** : Il vend le produit obtenu via l'importateur ou l'agent aux points de vente. La plupart des distributeurs sont spécialisés, et traitent avec certaines chaînes de supermarchés et des indépendants, etc.
- **Les détaillants** : Ils achètent en général le produit au grossiste-distributeur. Certains détaillants contournent le grossiste ou l'agent en achetant directement auprès de l'exportateur, ce qui leur permet réduire leurs coûts d'exploitation et, finalement, leurs coûts de vente au détail.

Figure : Circuit de distribution des produits de la mer



1 La production et les échanges

La production :

Selon la base de données du FAO, la production de crabe aux Etats-Unis est estimée à environ de 144 mille de tonnes en 2016, composée principalement de Crabe bleu (72 mille tonnes soit 50%), de Crabe dormeur (Dugness crab) (20%) et de Crabe des neiges (17%).

En tant que groupe, le crabe représente la deuxième espèce de crustacés la plus précieuse aux États-Unis. La production est obtenue surtout dans les régions de Maryland, Delaware et de Virginie

Les importations :

Les Etats-Unis ont importé en 2017 environ 73 mille tonnes de crabes pour 1,2 milliards de \$us.

Les quantités importées ont faiblement progressé sur la période 2013-2017, alors que les valeurs ont fortement augmenté à partir de 2015, ce qui traduit une progression des valeurs unitaires moyennes à l'importation.

Ces importations étaient composées principalement de crabe congelé (030614), soit 72,4 mille tonnes, contre environ mille tonnes de crabe non congelé en moyenne entre 2013 et 2017.

Les exportations :

Les États-Unis ont exporté en 2017 environ 20 mille tonnes de crabes, pour une valeur totale d'environ 226 millions de \$us, principalement vers la Chine, Canada, le Japon et l'Indonésie.

Tableau : Les exportations des Etats-Unis en en 2017

Produits	Exportations en 2017		Valeurs unitaires (us / t\$)	Principaux pays de destination
	millions de \$us	mille Tonnes		
Crabe congelé	138,5	8,8	15 732	Chine (37%), Canada (23%), Japon (20%), Indonésie (6,4%)
Crabe non congelé	87,4	11,2	7 814	Canada (67%), Chine (30%), ..
Total	225,9	20,0		

Source : Trademap

Les principales exportations sont composées de crabes des neiges et des crabes royaux congelés et des crabes vivants, frais ou réfrigérés, autres que la chair de crabes.

Industrie de transformation :

L'industrie de transformation des produits de la mer aux États-Unis se caractérisait en 2014 par :

– Une valeur des produits de l'ordre de 10 milliards de dollars. – La présence de 3 137 usines de traitement et de vente en gros de fruits de mer employant près de 61 000 personnes en 2014.

– La concentration des activités de traitement ou de vente en gros de fruits de mer dans les régions de l'Alaska, Washington, Californie, Massachusetts, Floride, Mississippi et la Louisiane.

– La prédominance du thon et du saumon dans les fruits de mer en conserve, des filets et des steaks de poisson frais et congelés, des portions et bâtonnets de poisson panés et les crevettes panées.

L'activité d'extraction de la chair de crabe assiste à un déclin résultant principalement de l'augmentation des coûts de la main d'œuvre. Cela constitue une opportunité pour les pays exportateurs.

LE CRABE BLEU TUNISIEN ET LE MARCHÉ AMÉRICAIN : POSITIONNEMENT, CHIFFRES, NORMES ET OPPORTUNITÉS

Le GIPP a élaboré une étude sur le positionnement du crabe, et ce dans le cadre de ses activités qui visent, entre autres, la régulation du marché, l'amélioration de la qualité, l'encadrement des professionnels et la promotion des exportations dans le secteur de la pêche et de l'aquaculture en Tunisie.

Cette étude s'inscrit aussi dans le cadre du plan national de promotion de la production, de la valorisation et de la commercialisation du crabe bleu *Portunus Segnis* et porte plus précisément sur le positionnement du crabe tunisien sur le marché international.

L'ultime objectif de l'étude est l'élaboration d'un plan d'actions pour le développement de la commercialisation du crabe tunisien à l'échelle nationale et internationale.

Le dit plan d'actions est basé sur la réalisation d'un constat caractérisant le marché national et international du crabe, afin de faire ressortir ses problèmes et ses goulots d'étranglement.

L'étude est réalisée en quatre phases, dont l'activité 3 de la phase 2 porte sur : les études de cas : profils des pays exportateurs et des pays importateurs. Quatre profils pays importateurs ont été étudiés, à savoir les Etats-Unis, la Chine, la Corée du Sud et l'Espagne.

L'étude de cas des pays importateurs porte notamment sur : (i) la production et les échanges; (ii) le bilan d'approvisionnement du marché, l'évolution et la structure de la consommation, (iii) la structure du marché : circuit, segmentation et prix, (iv) les exigences réglementaires, les signes de qualité et les principaux acteurs ; (v) les opportunités et contraintes et (vi) quelques orientations pour l'accès aux marchés.

Dans ce numéro, le GIPP vous présente les résultats de l'étude de marché américain.

Produits de la mer

Les Etats-Unis constituent un grand marché pour le poisson et le fruit de mer en étant le 1^{er} importateur mondial. Ce pays est aussi le 2^{ème} exportateur après la Chine.

La production américaine assiste à une baisse sur la longue période en raison notamment de la baisse des prix. Les espèces les plus recherchées sont généralement des mollusques et crustacés, tels que le homard, le crabe, la crevette et le pétoncle.

Malgré l'étendue de ses côtes, ses besoins sont satisfaits à raison de 90% à partir des importations. L'industrie de la pêche n'arrive pas à se développer, pour des considérations de rentabilité liées entre autres au faible niveau de consommation des américains par rapport à la moyenne mondiale.

Le comportement des américains tend à changer en se souciant de plus en plus de leur santé mais aussi et des impacts de leur consommation sur l'environnement.

Crabe

Aux Etats-Unis, la production de crabe est de 144 mille tonnes dont 72 tonnes de crabe bleu. Les principales espèces de crabe capturés sont : le crabe bleu, le crabe dormeur, le crabe des neiges de l'Alaska et le crabe royal de l'Alaska. En tant que groupe, le crabe est la deuxième espèce la plus précieuse dans ce pays.

L'extraction de la chair de crabe est développée, mais elle tend à régresser en raison de la rareté de la main d'œuvre.

Le crabe est devenu la troisième espèce importée en termes de valeur après le homard et la crevette ; Les importations ont fortement augmenté ces dernières années pour atteindre les 73 mille tonnes en 2017. Les deux tiers de ces importations sont constitués des crabes de neige et du crabe bleu nageur.

La demande américaine en chair de crabe est importante. Elle est satisfaite en partie par l'importation, à partir de l'Indonésie notamment.

Intérêt pour la Tunisie

Il s'agit d'un grand marché, à demande d'importation croissante et à fort pouvoir d'achat. Le Bahreïn a déjà exporté sur les USA et la Tunisie est entrain de tester le marché.

Le marché de la chair de crabe constitue une opportunité à considérer.

L'Initiative Espoir Bleu

C'est un programme de coopération technique régional impliquant l'Algérie, la Turquie et la Tunisie dont l'objectif principal est le développement d'un plan d'investissement dans les domaines de la pêche, de l'aquaculture et des chaînes de valeurs dans le cadre d'un processus consultatif, participatif et inclusif. En Tunisie, le projet est mis en œuvre dans le gouvernorat de Médenine en partenariat avec la Direction Générale de la Pêche et de l'Aquaculture (DGPAq) avec la participation active de toutes les institutions régionales concernées : le Groupement Interprofessionnel des Produits de la Pêche (GIPP), l'Agence des Ports et des Installations de Pêche (APIP), le Commissariat Régional de Développement Agricole (CRDA), les Groupements de Développement Agricole et de la Pêche (GDAP), la société civile, et d'autres projets.

Le projet « Assistance au développement des compétences au profit de l'organisation des pêcheurs artisanaux d'anguilles du LAC nord de Tunis et incitation à une meilleure adhésion à la protection sociale »

Ce projet a pour objectif d'augmenter la rentabilité des activités économiques pour les pêcheurs de la lagune de Tunis et les capacités organisationnelles de la Société Mutuelle des Services Agricoles (SMSA) «Arous El Bouhayra». Cette organisation de pêcheurs, créée en 2017, regroupe plus de 150 pêcheurs. Ce projet est mis en œuvre en partenariat avec l'APIP.

Le projet « Exploiter les instruments globaux et les produits du savoir »

Ce projet, financé par un Mécanisme Multidonateurs Flexible (FMM en anglais),

comporte deux composantes dont une est dédiée au secteur de la pêche et plus particulièrement à la mise en œuvre des directives sur la pêche artisanale en partenariat avec le Ministère de l'Agriculture, des Ressources Hydrauliques et de la Pêche (MARHP). Plus particulièrement, le projet abordera les aspects relatifs à la protection sociale et à la diversification des revenus en utilisant l'approche de l'Initiative Croissance Bleue de la FAO.

L'enquête sur l'impact de la Covid-19 sur les secteurs de la pêche et de l'aquaculture

Le bureau de la FAO pour l'Afrique du Nord a lancé, en collaboration avec la DGPAq, une enquête pour évaluer les impacts directs et indirects de la crise de la Covid-19 sur les secteurs de la pêche et de l'aquaculture dans les pays du Maghreb. Les résultats de l'enquête sont actuellement en cours d'analyse et serviront à fournir des orientations sur les mesures d'atténuation possibles pour les pays. Dans ce cadre, un article présentant les résultats préliminaires de l'étude de l'impact de la Covid-19 sur l'aquaculture en Tunisie vient d'être publié dans le numéro 62 du bulletin de l'aquaculture de la FAO⁷.

Enfin, le bureau sous régional de la FAO pour l'Afrique du Nord a récemment publié le guide des bonnes pratiques de pêche des crabes bleus aux nasses polyvalentes⁸ afin d'assister les pêcheurs à exploiter cette espèce de manière durable et responsable.

⁷ Lien pour télécharger l'article relatif aux résultats primaires de l'étude de l'impact de la Covid-19 sur les secteurs de la pêche et de l'aquaculture en Tunisie : <http://www.fao.org/3/cb1550en/CB1550EN.pdf>

⁸ Lien pour télécharger le guide des bonnes pratiques de pêche des crabes bleus aux nasses polyvalentes : <http://www.fao.org/3/cb1493fr/CB1493FR.pdf>

ENGAGEMENT DE L'ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE EN FAVEUR DES SECTEURS DE LA PÊCHE ET DE L'AQUACULTURE EN AFRIQUE DU NORD

Valerio Crespi^{1,*} et Sofiane Mahjoub¹

¹ Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, Bureau Sous-régional pour l'Afrique du Nord

² e-mail : Valerio.Crespi@fao.org

Introduction

L'Organisation pour l'alimentation et l'agriculture (FAO) est l'agence spécialisée des Nations Unies qui mène les efforts internationaux vers l'élimination de la faim. Son objectif est d'atteindre la sécurité alimentaire pour tous et d'assurer un accès régulier et suffisant à une nourriture de bonne qualité permettant à tous, de mener une vie saine et active. Le Bureau sous régional de la FAO¹, établi à Tunis depuis 1996, a pour but de fournir un appui aux cinq pays du Maghreb: Algérie, Libye, Maroc, Mauritanie et Tunisie.

Appui aux secteurs de la pêche et de l'aquaculture

Le rôle de la FAO dans les secteurs de la pêche et de l'aquaculture consiste en :

- L'assistance aux pays dans l'évaluation et le suivi de l'état d'exploitation des ressources halieutiques.
- La provision d'avis sur le développement et la gestion d'une aquaculture durable.
- En coopération avec les pays membres, la collecte, l'analyse et la diffusion des statistiques et des informations sur les deux secteurs.
- La mise en œuvre des directives et initiatives pertinentes pour les deux secteurs, notamment le Code de conduite pour une

pêche responsable², l'initiative croissance bleue³ et les directives sur la pêche artisanale⁴. En plus des projets directement coordonnés par le siège de la FAO à Rome et par la Commission Générale des Pêches pour la Méditerranée⁵, le bureau sous régional de la FAO pour l'Afrique du Nord, met en œuvre plusieurs activités visant à supporter les secteurs de la pêche et de l'aquaculture. Le bureau sous régional favorise également l'échange d'expériences et le renforcement de la coopération entre les pays du Maghreb sur des thèmes communes à travers des initiatives telles que les journées maghrébines de l'aquaculture (Ifrane, Maroc, 2-4 juillet, 2019)⁶ et l'atelier maghrébin sur la pêche artisanale : état des pêcheries et collecte des données (Tunis, Tunisie, 28-30 novembre 2019).

En Tunisie, ce soutien est actuellement matérialisé par les projets suivants :

² Code de conduite pour une pêche responsable. Lien pour télécharger le document : <http://www.fao.org/3/a-v9878f.pdf>

³ Lien pour télécharger la brochure l'initiative croissance bleue : <http://www.fao.org/3/i7862fr/I7862FR.pdf>

⁴ Directives volontaires visant à assurer la durabilité de la pêche artisanale dans le contexte de la sécurité alimentaire et de l'éradication de la pauvreté. Lien pour télécharger le document: <http://www.fao.org/3/a-i4487f.pdf>

⁵ <http://www.fao.org/gfcm/about/fr/>

⁶ Lien pour télécharger le rapport de la cinquième édition des journées maghrébines de l'aquaculture : <http://www.fao.org/3/ca9260fr/CA9260FR.pdf>

¹ <http://www.fao.org/neareast/regional-office/north-africa/fr/>

Phase 1: Étude théorique

Le bureau d'étude chargé de la mission opérera à une recherche documentaire et à une revue bibliographique qui impliquera l'exploitation de résultats d'études réalisées.

- La formation des cadres GIPP sur le concept chaînes de valeur / filière et les assister afin d'assurer la réalisation de certaines tâches selon la méthodologie à adopter dans le cadre de cette mission.



Cette formation a été élaborée du 24 au 26 juin 2020 au sein du **GIPP**.

Phase 2 : Travail de terrain

La collecte des données primaires sur le terrain, pour les filières, pourra éventuellement être assurée par le consultant et les cadres GIPP moyennant un planning bien déterminé. Le travail de terrain consistera à :

- Identifier les acteurs clés des filières, de procéder à leur caractérisation, d'identifier leurs principales fonctions et leurs relations (entretiens avec les différents acteurs publics et privés de la filière).

- Identifier les opportunités pour les acteurs locaux, d'accroître leurs avantages, leurs possibilités de création d'emplois et des moyens de subsistance.

- Collecter les données de base sur la production, les statistiques sur le nombre d'acteurs de la chaîne pour chaque zone, les contraintes de la chaîne, les volumes d'exportation/ importation actuels, la création d'emploi par la chaîne, les tendances du marché, les barrières commerciales (tarifaires et non tarifaires) et autres aspects affectant les flux commerciaux.

Ce travail de terrain a été démarré le **29 juin 2020** par des visites de terrains pendant **4 jours** pour l'analyse de la chaîne de valeur de la Crevette Royale.

L'analyse des données et la rédaction des rapports relatifs à la filière poulpe seront assurées par le bureau d'étude, et servira comme référence aux cadres GIPP pour assurer l'analyse des données et la rédaction des rapports pour le reste des filières objet de cette mission.

Cette étape consiste à :

- Entreprendre une analyse des chaînes de valeur sur la base des interrelations existantes entre les principaux acteurs des chaînes de valeur allant du fournisseur d'intrants aux distributeurs des produits finis.

- Identifier les principaux goulots d'étranglement et les leviers pour le développement des chaînes de valeur.

- Identifier les opportunités de marché qui pourront permettre une amélioration du bien-être des petits producteurs.

- Cartographier l'ensemble des activités ainsi que les flux de produits et les éléments de la valeur ajoutée aux différents maillons de la chaîne.

- Identifier des actions prioritaires et programmes d'investissement sur l'offre et la demande, sur les infrastructures et sur l'appui institutionnel.

- Passer à la validation par les acteurs des chaînes et autres parties prenantes des conclusions et recommandations de l'étude.

- Élaborer un plan d'actions détaillant les activités à mener à chaque étape des chaînes de valeur afin de promouvoir la performance et améliorer le volume et la valeur des échanges des produits sélectionnés.

Phase 4 : restitution et présentation de résultats des études

La restitution des conclusions des études se fera dans le cadre d'un atelier de travail qui sera organisé par le GIPP et qui réunira des représentants des parties concernées.

LE GIPP LANCE UNE SÉRIE D'ÉTUDES POUR ANALYSER LES CHÂÎNES DE VALEUR DANS LE SECTEUR DE LA PÊCHE

La valorisation des produits de la pêche et de l'aquaculture et l'accès aux nouveaux marchés internationaux sont aujourd'hui des défis majeurs pour la Tunisie.

En adoptant une approche participative axée sur les filières, le Groupement interprofessionnel des produits de la pêche (GIPP) a entamé une série d'études pour analyser les chaînes de valeur afin d'atteindre les objectifs de sa politique de qualité et de développement. Cette dernière repose, en effet, sur la satisfaction des besoins réels des clients, le renforcement d'une approche de partenariat avec les parties prenantes et l'amélioration de la performance des produits et services, sur la base de la compréhension de chaque filière tout en déterminant la valeur ajoutée de chaque maillon / transaction dans les chaînes de valeur.

La réalisation de ses études sur les chaînes de valeur permettra d'identifier les champs de travail nécessaires et prioritaires et de recommander des plans d'actions visant à améliorer la productivité et la compétitivité de chaque filière.

Les résultats attendus

Plusieurs résultats sont attendus, dont nous citons notamment :

- La formation des cadres GIPP sur le concept des chaînes de valeur / filières et ce afin d'assurer la réalisation de certaines tâches et la supervision des études selon une méthodologie à adopter.
- L'élaboration d'une cartographie des acteurs clés des chaînes de valeur en spécifiant leurs rôles et caractéristiques (tels que les fournisseurs d'intrants, les producteurs, les transporteurs, les commerçants, les transformateurs, les distributeurs finaux et les autres prestataires de services à différents niveaux de la chaîne). Une description des chaînes de valeur avec les liens

en termes de flux entre tous les acteurs clés est attendue comme point de départ de l'analyse.

- La collecte et l'analyse des données sur les coûts, les prix, et l'importance des flux à tous les niveaux de la chaîne. L'analyse mettra l'accent sur l'identification des différents types des coûts, la structure de la valeur ajoutée le long des chaînes, l'approvisionnement en intrants et la distribution finale et la commercialisation des produits transformés, et ce sur la base de critères établis, les performances des chaînes de valeur ainsi que les avantages / désavantages concurrentiels de la filière étudiée.

- La description des contraintes et des opportunités rencontrées par les acteurs clés à chaque maillon de la chaîne de valeur. L'analyse prendra en compte les aspects institutionnels qui affectent la performance des chaînes de valeur et les barrières commerciales (tarifaires et non tarifaires) etc.

- Une estimation de la demande pour chaque produit de la filière tant sur le marché national, qu'international, à travers des consultations avec les acteurs et la revue des statistiques.

- La formulation des recommandations pour promouvoir la performance de chaque chaîne de valeur afin d'améliorer le volume, la qualité et la valeur des échanges.

- La proposition d'un plan de développement de chaque filière et des capacités des acteurs des chaînes de valeur.

Les filières concernées

L'étude concernera : La filière Poulpe, La filière de la seiche, La filière de crevette, et La filière de la sardine.

Méthodologie d'intervention et déroulement

La mission d'étude se déroulera sur plusieurs étapes :

L'objectif général de développement auquel entend contribuer le programme **IRADA** est « le développement économique durable et inclusif et l'amélioration de l'employabilité des femmes et des hommes en Tunisie ».

Les objectifs spécifiques du projet **IRADA** sont les suivants :

- Renforcer la contribution du secteur privé au développement économique durable dans les régions ciblées.

- Améliorer la qualité et la pertinence de l'offre de la formation initiale, continue et des services d'accompagnement à l'emploi afin de mieux répondre aux besoins du marché du travail national et international.

- Pérenniser la participation structurée des acteurs régionaux au développement du secteur privé et à la gouvernance de la formation professionnelle.



La filière de la pêche concernée

La filière de la pêche a été identifiée à l'issue de la phase du diagnostic dans la région de Médenine. Elle est ainsi susceptible de bénéficier du soutien du programme **IRADA**. Dans le cadre de la mission de l'étude de formulation du projet collaboratif pêche « projet d'appui à l'amélioration de la qualité et la valorisation des produits de la pêche dans le gouvernorat de Médenine » une réunion du groupe thématique pêche s'est tenue **23 juillet 2020**, en présence du représentant régional du GIPP, au sein de l'Union locale de l'agriculture et de la pêche de Zarzis afin de discuter de la première section de l'étude dédiée à la description du projet et la pertinence des activités.



IRADA : UNE INITIATIVE RÉGIONALE D'APPUI AU DÉVELOPPEMENT DURABLE

“Le développement économique durable est une nouvelle conception de l'intérêt général appliquée à la croissance économique et reconsidérée à l'échelle mondiale afin de prendre en compte les aspects environnementaux et sociaux d'une planète globalisée, c'est la définition donnée dans le rapport de la Commission mondiale sur l'environnement et le développement de l'Organisation des Nations Unies, dit rapport Brundtland.

Le développement durable est ainsi une expression, qui est apparue pour la première fois en **1987**, pour “répondre aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures à répondre à leurs propres besoins”.

Dans ce contexte et dans le cadre de sa coopération avec la Tunisie, l'Union européenne appuie depuis avril 2018 la mise en œuvre du programme **IRADA** - Initiative Régionale d'Appui au Développement durable, destiné à soutenir dans huit régions le développement durable de la Tunisie via un appui au secteur privé et à la formation professionnelle en vue de créer à terme de l'emploi.

Ce programme a été développé au sein du plan quinquennal de développement **2016-2020** et a établi à l'issue du diagnostic des axes prioritaires au nombre de cinq.

Le quatrième axe « **concrétisation des ambitions des régions** » traduit une forte

volonté de développement régional et de décentralisation.

Dans les faits, il s'agira notamment de :

- Développer la décentralisation et la gouvernance locale et régionale.
- Concrétiser et renforcer l'interconnexion des régions.
- Promouvoir le développement des régions et améliorer leur attractivité.
- Assurer le développement et l'adaptabilité du système de financement du développement régional.
- Améliorer les conditions de vie des régions intérieures.



UNE LIGNE DE CRÉDIT ESPAGNOLE DE 25 MILLIONS D'EUROS AU PROFIT DES PME TUNISIENNES



Une ligne de crédit espagnole de **25 millions** d'euros a été mise à la disposition des petits et moyens projets des opérateurs tunisiens et des sociétés mixtes tuniso-espagnoles.

Ouverte à tous les secteurs, cette ligne de crédit a pour objectif de générer des emplois et de renforcer la coopération économique entre la Tunisie et l'Espagne.

Le fonds finance à **100%** les importations de biens et services d'origine espagnole et jusqu'à **30%** du montant des biens et services d'origine non espagnole et des dépenses locales.

Selon le conseil d'affaires tuniso-espagnol (CATE) relevant de l'UTICA, **64 entreprises** à participation espagnole opèrent en Tunisie employant **6 554 personnes**, alors qu'en Espagne près de **4 mille** entreprises entretiennent des relations avec la Tunisie. La Chambre tuniso-espagnole de commerce et d'industrie (CTECI) estime, de son côté, que le volume des échanges commerciaux entre les deux pays, qui s'élève à **5 millions** de dinars, demeure insuffisant, mettant l'accent sur la nécessité de renforcer les rencontres entre les hommes d'affaires tunisiens et espagnols.

Conditions de Rétrocession

Les prêts sont accordés par les Intermédiaires Agréés aux PME selon les conditions suivantes :

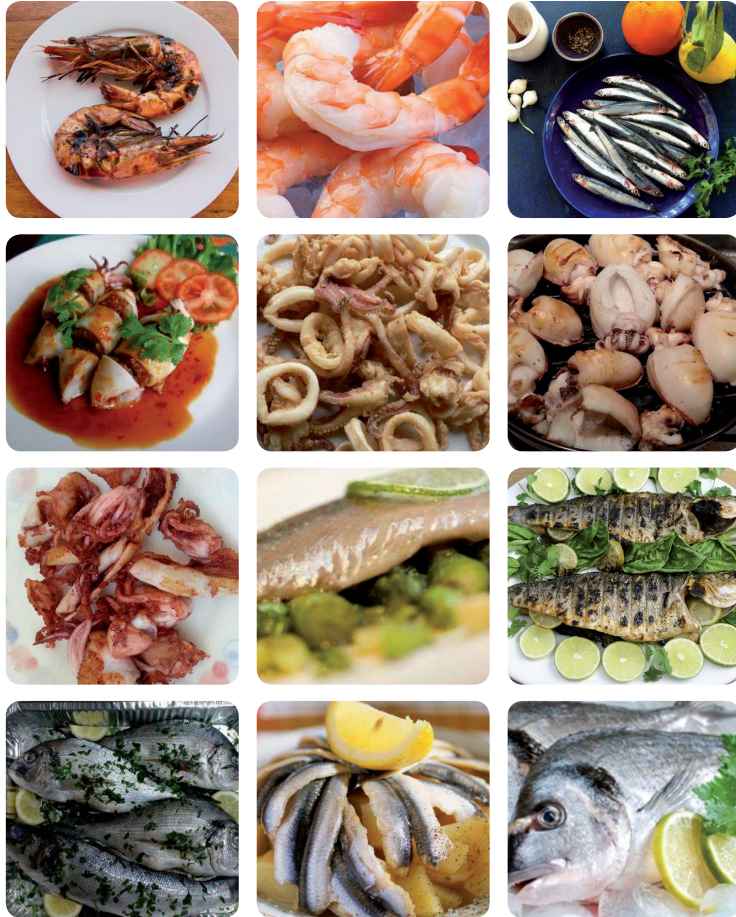
- **2,75%** l'an au maximum dans le cas d'une rétrocession en euro.
- **6,75%** l'an au maximum dans le cas d'une rétrocession en dinar.

Remboursement et prélèvements

La durée de remboursement de chaque tirage se fera au maximum sur trente (**30**) semestrialités successives dont un délai de grâce maximum de cinq (**5**) ans. Les dates de remboursement du principal et des intérêts seront fixées à partir de la date d'imputation de chaque contrat commercial. Une commission de 0,1% flat est due sur les montants utilisés au cours de chaque semestre. Une deuxième commission de **0,1%** annuelle est due sur les montants non-utilisés pendant la période d'utilisation de la ligne de crédit et elle sera décomptée à partir de la date d'imputation du contrat commercial.

Date limite d'utilisation et d'imputation

La date limite d'utilisation de cette ligne de crédit est fixée au **25 juillet 2022**. La date limite d'imputation est fixée au **25 juillet 2021**.



Adresse : GIPP - 37 Rue du Niger, - 1002 Tunis - Tunisie
 Tél. : 71.905.876 Fax : 71.905.982
 E-mail : gip.peche@gipp.tn